واقع التشغيل في البلدان المغاربية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية

بن عزوز محمد
طالب دكتوراه بكلية الحقوق والعلوم السياسية.
مخبر القانون الدولي للتنمية المستدامة

بقنيش عثمان
أستاذ كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم

البريد الإلكتروني: mohamed.benazzouz27@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/11/14 **تاريخ القبول: 2021/01/31** **تاريخ النشر: 2021/02/24**

الملخص:

إن أهمية التشغيل تنبع من مدى قدرتها على الإشراف وتسيير سوق العمل وربط ذلك بدواعي النمو الاقتصادي ومراعاتها للانسجام في السياسة الاقتصادية العامة للدولة، ويكمن ذلك في الأدوات التي تعتمدها وتتضمنها سياسة التشغيل ومدى ملاءمتها للظروف والمتغيرات الاقتصادية. ولا يمكن الحديث عن تنمية اقتصادية، دون الحديث عن برامج تشغيل فعالة، كفيلة بامتصاص معدلات البطالة في المجتمع، ولن يتأتى ذلك إلا بتحقيق مرونة فسوق الشغل ناتجة عن وجود قطاعات منتجة تحرك دواليب الاقتصاد في أي دولة. وفي هذا الصدد تبذل الدول المغاربية كغيرها من دول العالم مجهودات كبيرة لتسيير وتنظيم سوق العمل للتصدي لظاهرة البطالة، حيث اعتمدت سياسات تشغيل اعتبرها الكثير طموحة بتخصيصها لموارد مالية معتبرة وبأدوات عصرية وسياسات فعالة اقتصاديا في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية التي تشهدها المنطقة المغاربية.

الكلمات المفتاحية: سياسة التشغيل – البطالة - التنمية - دول المغرب العربي– التكامل الاقتصادي.

Abstract: *The importance of the Employment policy comes from their capacities to supervise and to lead the labor market, and to fix it under the pretext of the economic growth, with the respect of the harmony with the general economic policy, their secret resides in the adopted tools that included in the employement policy, and its extent and relevance with the circumstances and the economic variables. We cannot talk about economic development without talking about effective recruiting programs that can shrink the unemployment rate in society. This*

aim cannot be met unless by making the labor market flexible thanks to the existence of producing sectors that promotes economy in the country. In this regard, Maghreb countries like many other countries make a big effort to lead and to control the labor market ; to address unemployent, has adopted an ambitious policy where it examined the enforcement for granted a considerable financial resource with effective policy. So what is its impact and its report to the economic growth in light of the regional and international changes taking place in the region .

***Keys words**: Employment policy ; Unemployment ; growth ; Maghreb countries ; Economic integration.*

المؤلف المرسل: بن عزوز محمد ، **الإيميل:** *mohamed.benazzouz27@gmail.com*

مقدمة

يقف التشغيل على رأس التحديات التنموية للأقطار العربية قاطبة، كونها تعاني معدلات بطالة من بين الأعلى على المستوى العالمي، ولا يعني التحول إلى اقتصاد السوق ليصبح القطاع الخاص هو الذي يتولى المسئولية الكبرى في النشاط الاقتصادي تنصل الدولة عن الالتزام بأن يكون لها استراتيجية وسياسة تشغيل، وذلك لفداحة الأخطار المترتبة على ارتفاع معدلات البطالة وانتشارها إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، بل إن ارتفاع معدلات البطالة هو مؤشر هام على إخفاق في إدارة أهم الموارد التنموية وهو رأس المال البشري. وتعتبر البطالة من بين المشكلات الاقتصادية التي تؤدي إلى اختلالات اقتصادية عالمية، حيث كانت محل اهتمام الكثير من الاقتصاديين والمفكرين، وتعددت النظريات الاقتصادية لتفسير هذه الظاهرة. وتعد البطالة من بين المشاكل الأساسية التي تؤدي إلى عرقلت مسيرة التقدم والتنمية في معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن دول المغرب العربي كغيرها من دول العالم مازالت تعاني من البطالة والتي خلفت آثار سلبية سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، ما دفع بها إلى القيام بإصلاحات اقتصادية. والجدير بالذكر أن البطالة أصبحت تعد من أخطر المشكلات التي تواجهها الدول المغاربية لكونها تشكل إهدار لعنصر العامل البشري مع ما يتبع ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية وخيمة، كما تشكل بيئة خصبة لنمو الجريمة والتطرف وأعمال العنف وسببا رئيسيا في انخفاض مستوى معيشة الغالبية العظمى من المواطنين، وفي تزايد أعداد من يقعون تحت خطر الفقر المطلق.

وعليه تكون إشكالية البحث على النحو التالي: **ما هو واقع سياسات التشغيل في البلدان المغاربية؟ وما هي آفاق سياسة التشغيل المغاربية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية؟**

تهدف هذه الدراسة لإبراز دور سياسات التشغيل في دول المغرب العربي للحد من البطالة وما ينجر عنها من آثار اجتماعية واقتصادية، ومحاولة عرض مختلف سياسات التشغيل المتبعة من قبل دول المغرب العربي والوقوف على أسباب ارتفاع نسب البطالة بالمنطقة خصوصا لدى فئة الشباب واتخاذهم للهجرة السرية كحل للهروب من الواقع المؤلم الذي يعيشونه.

وفي إطار بحثنا، استعملنا الأسلوب المقارن لمقارنة مختلف السياسات المتبعة في البلدان المغاربية لاسيما المنظومة التشريعية، وكدا الأسلوب التحليلي لتحليل ظاهرة البطالة وانعكاساتها على سكان المنطقة المغاربية. إجابة على الإشكالية المطروحة، ارتأينا تقسيم بحثنا إلى مبحثين، خصصنا المبحث الأول لواقع التشغيل في البلدان المغاربية، أما في المبحث الثاني فخصصناه لآفاق سياسات التشغيل المغاربية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية.

أولا: و اقع سياسات التشغيل في الدول المغاربية

تعبر سياسة التشغيل عن رؤية وخطة عملية شاملة لتحقيق أهداف التشغيل في بلد معين، ولصياغة مثل هذه الخطة، يجب أن يكون لدى الحكومة رؤية واضحة حول تحديات البلد والفرص المتاحة أمامه. وعليها أن تتشاور على نطاق واسع من أجل الوصول إلى اتفاق مشترك بين كافة الأطراف المعنية في مجال الاقتصاد، بما في ذلك أصحاب العمل ومنظمات العمال. لذلك تحتل سياسات التشغيل أولويات الأجندة الحكومية في أي بلد، اعتبارا من أن استقرار الأنظمة السياسية لاسيما في البلدان النامية، بات مرتبطا بمدى تحقيقها لفعالية الأداء الذي يظهر أساسه من خلال تحقيق التشغيل التام، والتقليل من حدة البطالة.[1]

1: مفهوم سياسة التشغيل وتحدياتها

تتمحور إدارة سوق العمل حول تحديد المبادئ التي يستعملها أصحاب العمل والعمال والحكومات لتصميم أنظمة سوق العمل التي تتضمن معايير وسياسات تم الاتفاق عليها بشكل مشترك. فقد أصبحت إدارة سوق العمل اليوم في غاية الأهمية بسبب تغير الأنماط في عالم العمل. وأوجدت العولمة قواعد جديدة وأكثر تعقيدا في مختلف الأنظمة الاقتصادية لتغطية مختلف الحالات في العمل. لكن الظروف الجديدة تتطلب خطوات متنوعة تسعى إلى تشجيع الترتيبات العادلة والفعالة في العمل. وفي هذا الإطار، تواجه الحكومات في العالم العربي فجوة كبيرة بين طموحات الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي وقدراتها المحدودة على إحداث التغيير الذي تفرضه إدارة سوق العمل. بالتالي، وكما في كل أنحاء العالم، تحولت الحاجة لإدارة فعالة وعادلة في سوق العمل إلى ضرورة ملحة للغاية [2].

1/1: تعريف سياسة التشغيل

إن سياسة التشغيل هي الأسلوب الذي يتبناه المجتمع إزاء توفير فرص العمل للقوى العاملة المتاحة وفي إعداد وتكوين أفرادها وفي تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب العمل (أفراد كانوا أو مؤسسات عامة أو خاصة) عن طريق التعليمات والقواعد والقوانين وتعكس إيديولوجية النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم ونظرته للعمل وحق المواطن فيه. كما تعرف أيضا بأنها السياسة التي تهدف إلى تحقيق العدالة الكاملة وتنمية العمل نموا متناسقا في مختلف الصناعات والمناطق.[3]

وسياسة التشغيل ليست مجرد برنامج لخلق فرص العمل؛ بل إنها تأخذ بعين الاعتبار نطاقا كاملا من القضايا الاجتماعية والاقتصادية، إذ تؤثر على مجالات كثيرة من مجالات عمل الحكومة، وليس فقط المسؤولة عن العمل والتشغيل، كما تؤثر على كل جزء من أجزاء الاقتصاد. فهي تجمع بين مختلف التدابير والبرامج والمؤسسات التي تؤثر على العرض والطلب فيما يتعلق بالعمل، وعلى أداء أسواق العمل. وينبغي أن تعمل سياسة التشغيل على تعزيز العمل اللائق الذي تسير فيه معايير العمل الدولية، والحماية الاجتماعية، والحقوق الأساسية للعمال، جنباً إلى جنب مع جهود خلق فرص العمل. ويتعين على كل بلد أن يعد ويصمم سياسة التشغيل بنفسه وفقا لسياقه الخاص ومدى تطوره؛ فهي ليست مجرد بيان ملهم لما نأمل تحقيقه، بل هي خطة واقعية لكيفية بلوغ تلك الآمال، ويجب إشراك الكثير من الأطراف المعنية في صياغة هذه السياسة، وينبغي أن تكون النتيجة أمرا يمكن تحقيقه.[4]

2/1: و اقع سياسات التشغيل في البلدان المغاربية

كانت سياسة التشغيل دوماً جزءاً لا يتجزأ من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، على اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بحكم أن الهدف من التنمية في النهاية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن، وهو ما يتحقق بتوفير فرص العمل لكل القادرين على العمل، والباحثين عنه، ووضع البرامج الناجعة للتكفل بالداخلين إلى سوق العمل من الجامعات ومعاهد التكوين المختلفة.[5]

قطعت البلدان المغاربية خطوات مهمة في الإصلاحات الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة، ولكن توفير فرص العمل للجميع لا يزال أولوية للسياسات فيها جميعا. ونظرا لنسبة الشباب الكبيرة وسرعة النمو السكاني في المنطقة المغاربية، ينبغي تحقيق نمو أسرع في المنطقة عن طريق الاستفادة من مصادر النمو التقليدية والأخرى التي لم تستغل بعد. ولطالما ظل النمو في المنطقة شديد الانخفاض ولم يقدم مساهمة كافية في خلق فرص العمل والحد من الفقر. فقد بلغ معدل النمو المتوسط في السنوات الخمس الماضية أقل من 2.4 %. ولا يزال متوسط نصيب الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي قرابة الصفر، ويلاحَظ أن البطالة المرجحة بعدد من السكان لا تزال مرتفعة، حتى مقارنة بأنحاء أخرى في

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تبلغ 12% كمعدل كلي، و25% للشباب (15-24 سنة). وهناك شح في بيانات الفقر وعدم المساواة، لكن الأدلة تشير إلى أن كليهما شهد تحسنا طفيفا منذ الربيع العربي.[6]

أ: و اقع سياسة التشغيل في الجز ائر

تميزت السياسات الحكومية في الجزائر، وعلى إثر الإصلاح الهيكلي الذي فرضته حالة الإفلاس المالي التي عاشتها البلاد في أواخر الثمانينات، " بتنشيط الطلب والاستثمار وفقا للنظرية الكنزية " ضمن إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي والمخطط الثاني لدعم النمو. إن هذه السياسات النشطة المنتهجة في أواخر التسعينات (التشجيع على البحث عن الشغل حتى ولو كان وقتيا)، وبالرغم من أنها تمد بحلول على المدى القريب فحسب، فإنها إيجابية إزاء سياسات إعادة التوزيع السلبية، حيث أنها تجنب إقصاء العاطل عن عالم الشغل، وتحد من تكاليف البطالة السيكولوجية، ومن الإحساس بالإحباط لدى رأس المال البشري المتراكم.[7]

نجم عن النمو الاقتصادي الذي شهدته الجزائر خلال العشرية الأخيرة تحسن كبير في مؤشرات التشغيل، في انعكاس فعلي للمشاريع والبرامج الضخمة التي شرعت الجزائر في تنفيذها في هذه الفترة والتي كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى استيعاب القوة العاملة المتاحة في الاقتصاد الجزائري، حيث ارتفع حجم القوة العاملة النشيطة من 6 مليون خلال سنة 1999 إلى 9.3 خلال سنة 2007، أي بمعدل زيادة وصل إلى 55%، كما ارتفعت من 30.3% سنة 2003 إلى 38.2% سنة 2006، وساهم في هذه الزيادة معظم القطاعات الاقتصادية في محاولة لتسخير كل الجهود للحد من الارتفاع معدلات البطالة الذي شهدته الجزائر سابقا.[8]

منذ نهاية سنوات التسعينيات، كثفت الجزائر سياستها المتعلقة بالتنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر، وهو ما سمح لها بتحسين الظروف المعيشية للسكان بصفة عامة وتحقيق خفض غير مسبوق للفقر بصفة خاصة. وعادة، تمثل القطاعات الاجتماعية على غرارالتعليم والصحة والعمالة جزءا من أكبر خمسة مخصصات للميزانية، إذ نص قانون المالية لعام 2016 على تخصيص 15.9%من ميزانية الدولة للتعليم و7.9 للصحة و4.7 في المائة للمساعدة في مجال العمالة. ومن بين الوزارات العشر التي تتمتع بالنصيب الأوفر توجد وزارة الأسرة والتضامن التي تضطلع بتنفيذ سياسات التحويلات والمساعدات الاجتماعية وتستهلك 2.5 في المائة من الميزانية.[9]

ب : و اقع سياسة التشغيل في تونس

في تقرير أصدره المعهد الوطني لتونس، يوضح فيه مؤشرات التشغيل والبطالة الصادر في الثلاثي الثاني من سنة 2017، فقد قدّر عدد السكان النشطين في تونس بـ 4084200 شخصا، كما قدّر عدد السكان المشتغلين بـ 3458100 شخص، ما يمثل ما نسبته 84.67%. أما عن فئة البطالين، فقد أفرزت

نتائج المسح الوطني حول السكان والتشغيل لنفس الفترة، أن عدد العاطلين عن العمل بلغ 626100 شخصا من مجموع السكان الناشطين، ما يمثل ما نسبته 15.33%، علما أنه تم تسجيل تقلص في حجم البطالة بعدما كان 625600 عاطل عن العمل خلال الثلاثي الأول لسنة 2017. وأن معدل البطالة لم يعرف انخفاضا معتبرا، وإنما تم تسجيل تذبذبا طفيفا خلال السنوات 2015، 2016، 2017. حيث قدرت نسبة البطالة في الثلاثي الثاني لسنة 2017 لدى الذكور بـ 12.4% ولدى الإناث بـ 22.6%.[10]

كما تعددت برامج دعم التشغيل في تونس منذ بداية تسعينات القرن الماضي، منها ما يهدف إلى المساعدة على العمل المؤجر من خلال حوالي 20 برنامجا نشيطا للإحاطة بمختلف طالبي الشغل وخاصة من خرجي الجامعات. وبعضها الآخر يهدف إلى دعم الريادة لدى الشباب من خلال خاصة الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى، وآلية القروض الصغيرة، والبنك التونسي للتضامن وبنك المؤسسات الصغرى والمتوسطة. وتهدف كل هذه الآليات إلى تسهيل الوصول إلى القروض الميسرة لإقامة المشاريع من كل الأحجام. هذا بالإضافة إلى تنفيذ برامج تطويرية لقطاع التدريب المهني لربطها باحتياجات سوق العمل[11].

ج : و اقع التشغيل في المغرب

سجلت نسبة البطالة في المغرب ارتفاعات متوالية من سنة 2011 إلى سنة 2014، حيث انتقلت من 8.91% إلى 9.9%. وحسب تقارير السلطات المغربية فإن هذا الارتفاع كان سببه بطء انتعاش الأنشطة الفلاحية، كما أشارت هذه التقارير إلى أن هذا الارتفاع أكثر حدة في الوسط الحضري، ولاسيما في صفوف الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة. بالمقابل شهدت سنة 2015 ارتفاعا لمعدل النمو، والذي قابله تراجعا طفيفا لمعدل البطالة حيث تم تسجيل نسبة 9.7%، بينما أشارت اللجنة الدائمة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أنه: على الرغم من ارتفاع معدل النمو، إلا أن البطالة شهدت هي الأخرى ارتفاعا مما يفسر ذلك بأن القطاعات التي تمتص عمالة كثيفة لم تشهد نموا معتبرا، بالمقابل ما أثر في معدل النمو وارتفاعه هي قطاعات أخرى لا تتسم بكثافة العمالة. كما أضاف التقرير أن قطاعات مثل التعليم، الجامعات والمعاهد المغربية، لا تزال تفرز أجيالا غير منتجة، وهو ما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة في سنة 2016 إلى 9.98%.[12]

2 : تحديات سياسات التشغيل المغاربية

يواجه صانعوا السياسات تحديات التشغيل في عالم القرن 21، ذات طبيعة الأكثر تنوعاً، والمتعددة الأبعاد عما كانت عليه في الماضي، إذ لم يعد الأمر مقتصرا على التصدي لتحديات ذات بعد كمي، مثل: مستويات البطالة المرتفعة، أو انخفاض معدلات التشغيل، بل يتعين عليهم أيضاً أن يواجهوا تحديات ذات بعد نوعي، مثل: بروز أشكال جديدة من التشغيل الهش وغير المستقر، وتفشي فقر العمالة، وممارسات

التمييز، وانتهاك الحقوق الأساسية للعمل. ويزداد عدم الوضوح بين حدود هذه التحديات بشكل متزايد، وأصبحت متشابهة في مختلف البلدان، فالتحديات التي تؤثر على البلدان المتقدمة والنامية، حتى لو تزال منفصلة قد بدأت في التداخل، ولم يعد العمل القائم على أجر وفق ساعات عمل محددة الصفة المميزة لعالم العمل في عصرنا الراهن.[13]

وعلى الرغم من أن إقليم "شمال أفريقيا قد شهد إحراز تقدم ملحوظ فيما يتعلق ببعض مؤشرات التنمية البشرية على مدار الأعوام الأخيرة، إلا أنه لا يزال هناك العديد من التحديات التي تواجهها المنطقة كالتمييز وعدم المساواة؛ والتي تتجلى مظاهرها في: ممارسات التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي بين الجنسين، والتباينات والفوارق البارزة على الصعيد المحلي فيما يتعلق بمعدلات التنمية الاقتصادية داخل البلدان، وانعدام التكافؤ في الحصول على الخدمات من تعليم وصحة.[14] وتعد ظاهرة البطالة الأكثر اهتماما والشغل الشاغل بالنسبة لدول المغرب العربي لما لها من انعكاسات سلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ومن أسباب انتشار هذه الظاهرة:

1/2 : انخفاض معدلات النمو الاقتصادي

تحتاج الدول العربية إلى رفع معدلات النمو إلى مستويات أعلى من 5% لتخفيض معدلات البطالة بشكل كبير. ويعد مستوى البطالة المتصاعد من أهم التحديات التي تواجه الدول العربية، حيث بلغ معدل البطالة في الدول العربية 15 في المائة في عام 2017، وهو ضعف المعدل العالمي البالغ 5.7%، في حين أن بطالة الشباب في هذه المجموعة من البلدان هي الأعلى في العالم (29 في المائة). أي أكثر من ضعف المعدل العالمي. فخلال السنوات الأخيرة سجل مستوى الناتج المحلي الإجمالي الممكن الوصول إليه في الدول العربية تراجعا بما يعكس انخفاض مستويات الإنتاجية، والتراكم الرأسمالي في عدد من هذه البلدان، وتباطؤ ومحدودية أنشطة الابتكار والبحث والتطوير، بما يستلزم رفع وثيرة النمو الاقتصادي والتركيز على تنويع الهياكل الاقتصادية، والتحول نحو اقتصادات المعرفة، وتبني عدد من الإصلاحات الهيكلية لزيادة مستويات مرونة أسواق العمل والمنتجات وزيادة مستويات مشاركة المرأة في القوة العاملة.[15]

إن حجم العمالة المتاحة بمنطقة اتحاد المغرب العربي وتركيبها العمري والنوعي والتكويني الحالي، تشكل إحدى عوامل تنافسيتها بالمقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي، التي تعاني من ضعف نموها السكاني وتزايد نسب الشيخوخة وارتفاع أجور عمالتها، وهي من أهم التحديات التي تواجهها في هذا القرن، لذا فإن تعظيم جوانب الشراكة مع تلك الدول سيتم في إطار إعادة الاعتبار لعنصر الموارد البشرية في المفاوضات والاتفاقيات، فتشير الأرقام المتعلقة بمستويات الأجور بأن متوسط الأجر الساعي في المدن الكبرى في أوروبا يتراوح بين 15 و16 أورو، بينما يصل في العواصم الإفريقية و المدن المغاربية إلى 02 أورو. إن هذا الوضع

التنافسي المتعلق بالأجور يجعل الأنشطة الاقتصادية أكثر تنافسية في السوق التجارية والإقليمية المجاورة.[16]

2/2 : الفساد والبيروقراطية

إن انتشار الفساد والبيروقراطية في الدول المغاربية أحد أبرز تحديات إدارة الحكم الرشيد، مما يؤثر سلباً على عمليات الإصلاح والتنمية فيها، وبالرغم من أن المعلومات المتعلقة بهذه الظاهرة لا تزال نادرة أو شبه منعدمة، فإن الدكتور "**رفعت الفاعوري**" المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الإدارية كشف بأن الفساد المالي والإداري كلف العرب **ثلاث تريليونات دولار** خلال الستين عاما الماضية. وقال إن سوء الإدارة أعطى مبرراً كبيراً للتدخل الأجنبي في الدول العربية واستغلال ثرواتها، لذلك كان يجب على الحكومات أن تتقبل التغيير بشكل سلمي وتكون جزءا من هذا التغيير حتى لا نصل إلى تدمير البلاد.[17]

تتجلى مظاهره في بطء مختلف الإجراءات الإدارية وتعقيدها، وعدم الاكتراث بخدمة المصالح العمومية. هذا ما ينجر عنه تعطل المشاريع التنموية وتراجع في معدلات النمو الاقتصادي، واختلال في توزيع الموارد الوطنية لصالح فئة معينة.[18]لقد كانت سياسة التشغيل دوماً جزءاً لا يتجزأ من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، على اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بحكم أن الهدف من التنمية في النهاية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن، وهو ما يتحقق بتوفير فرص العمل لكل القادرين على العمل، والباحثين عنه، ووضع البرامج الناجعة للتكفل بالداخلين إلى سوق العمل من الجامعات ومعاهد التكوين المختلفة.[19]

3/2 : تفشي البطالة في ظل جائحة فيروس كورونا:

يعيش العالم والمنطقة العربية وضعا استثنائيا في ظل انتشار فيروس كورونا وما استتبعه من تأثيرات اقتصادية واسعة النطاق على عدة أصعدة في ظل تأثر سلاسل الإمداد العالمية، وحركة التجارة الدولية، وأنشطة الاستهلاك، والاستثمار والتصنيع، وارتفاع مستويات عدم اليقين، وانخفاض ثقة المستهلكين والمستثمرين. كما فرض الفيروس قيودا على أنشطة العديد من القطاعات الاقتصادية في ظل اتجاه عدد من الدول لفرض حظر على انتقالات الأفراد بما أثر على قطاعات السياحة والطيران والتجارة والصناعة التحويلية وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى. في بداية العام كانت التوقعات تُشير إلى أن الأثر على الاقتصاد العالمي سوف يكون محدودا في نطاق 0.1 نقطة مئوية في حالة ما إذا تم احتواء الفيروس خلال الربع الأول من العام .غير أن فرضيات أخرى لاحقة رجحت تراجع أكبر للنشاط الاقتصادي العالمي، متوقعة تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2020 إلى نصف مستوياته المتوقعة قبل انتشار الفيروس. فيما ذهبت توقعات أخرى إلى أبعد من ذلك مشيرة إلى دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود عالمي تفوق تلك المسجلة خلال الأزمة المالية العالمية[20].

من جهتها توقعت **منظمة العمل الدولية** فقدان نحو25 مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم بسبب فيروس كورونا المستجد استنادا إلى عدد من الفرضيات لتأثير الفيروس على مستويات الناتج المحلي الإجمالي العالمي، حيث تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى ارتفاع متوقع في أعداد العاطلين عن العمل التي بلغت بنهاية عام 2019 نحو188 مليون بما يتراوح بين 5.3 مليون و24.7 مليونا وفق فرضيات مختلفة لتداعيات انتشار الفيروس، وهو ما قد يفوق فقدان الوظائف المُسجل خلال الأزمة المالية العالمية عام 2008 البالغ 22 مليون وظيفة.[21]

4/2 : الوضع المعقّد في ليبيا:

أثرت سياسة التدخل الغربية في ليبيا، أين لم يتم وضع تصور أو خطة عملية لاحتواء الوضع بعد عملية التدخل، انتهت الاستراتيجية الدولية بإزالة نظام الرئيس السابق معمر القذافي من الحكم دون التطرق لمرحلة ما بعد القذافي، وهو ما جعل ليبيا تدخل في حالة من الفوضى والجمود الوظيفي. أدى الانفلات الأمني في ليبيا إلى انقطاع مؤقت في انتاج النفط، فانخفض من 1.77 مليون برميل في اليوم إلى 22.000 برميل، وتم غلق العديد من منشآت الانتاج. وبحلول سنة 2012 تعافى انتاج النفط ووصل الى مستويات ما قبل سنة 2011، ليصل الى أدنى مستوياته مجددا بعد سيطرة الميليشيات على المنشآت النفطية سنة 2013، ووصل الى 160.000 برميل يوميا شهر سبتمبر 2011 وهذا كلف الحكومة الليبية 130 مليون دولار من وارداتها يوميا [22].حيث تسببت الاضطرابات الأمنية في تدمير الهياكل القاعدية ومنشآت الانتاج، وخروج ما بين 3 إلى 4 مليون أجنبي من ليبيا تحت ضغط هذه الأحداث ما خلق فراغا في المناصب التي كانوا يشغلونها. كل هذه التحولات تسببت في تراجع الانتاج المحلي الحقيقي الكلي سنة 2011 أقل بنسبة 60 % مقارنة بسنة 2010، ما أدى إلى تراجع الأداء الاقتصادي لليبيا[23].

أما على المستوى الإقليمي تأثرت دول الجوار المغاربية (تونس والجزائر) بالتحولات التي شهدتها ليبيا منذ 2011. فليبيا تمثل ثاني شريك اقتصادي لتونس بعد الاتحاد الأوروبي، والتجارة معها توفر ما يقارب من 10٪ من السكان التونسيين الذين يعيشون في المناطق الجنوبية. وقد تأثرت هذه المبادلات بفعل الإغلاق المستمر للممرات الحدودية وتزايد نشاط التهريب والاقتصاد الموازي.بالإضافة إلى التأثير الذي تتسبب فيه عودة العمالة المغاربية من ليبيا التي خلقت أعباء اجتماعية واقتصادية إضافية على دولهم الأصلية (60.000 عامل تونسي عاد من ليبيا وما صاحب ذلك من ارتفاع في نسبة البطالة التي تجاوزت 18.3% سنة 2011). والأعباء التي تطرحها مسألة اللاجئين الليبيين على الدول المستقبلة.[24]

كما دفعت الاضطرابات الأمنية وحالة عدم الاستقرار بالليبيين إلى ترك البلاد ما جعل دول الجوار تستقبل عددا كبيرا من اللاجئين الليبيين (2 مليون بمصر و2.7 مليون بتونس و250 ألف بالنيجر، 100

ألف في تشاد، وما بين 700.000 إلى 900.000 في تونس، 32.000 في الجزائر)[25]. فسياسة التدخل الغربية ضد ليبيا أدت إلى زيادة في الأعباء الاقتصادية، وتشكل بنية من التحديات الأمنية المتعددة المستويات أثرت بشكل مباشر على استقرار الوضع الداخلي في ليبيا وكذا على دول الجوار وخاصة الدول المغاربية.[26]

5/2 : تفاقم ظاهرة الإرهاب

إن استفحال ظاهرة الإرهاب في المنطقة المغاربية يثير العديد من التساؤلات حول ظروف وأسباب نشأته وعوامل تطوره وتركيبته متعددة الجنسيات، حتى أصبح عابرا للحدود وحتى عابرا للقارات. في هذا الإطار لا يمكن أن نتغافل عن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة والتي ساهمت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في صناعة الإرهاب في المنطقة المغاربية. حيث كانت شعوب المنطقة أنداك تعاني من العجز الديمقراطي، الظلم الاجتماعي والبأس والإقصاء واليأس لدى الشباب المهمش.[27]

إن التهديدات الأمنية التي تعرضت لها دول المغرب العربي حتمت ضرورة القيام بتنسيق أمني كبير ما بين هذه الدول، ناهيك عن ضرورة إصدار قوانين خاصة بمكافحة ظاهرة الإرهاب، ففي الجزائر تم إصدار القانون رقم 05-01 المتعلق بمحاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما المعدل والمتمم[28]. أما في المغرب فتم إصدار ظهير شريف 03-03 المتعلق بمكافحة الإرهاب،[29] وفي تونس صدر القانون رقم: 75 لسنة 2003، وتم تشديد الإجراءات الأمنية بشكل غير مسبوق كإجراء وقائي لمنع وقوع العمليات الإرهابية.[30] وتشير الدراسات الأمنية والاقتصادية أن انعكاسات الظاهرة الإرهابية على الاقتصاد تتباين من دولة لأخرى حسب كفاءة كل دولة في التعامل مع تداعيات تلك العمليات، وحسب درجة التقدم الاقتصادي. وبالنسبة لدول المغرب العربي وحسب ما ورد في تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإن تأثير العمليات الإرهابية أربكت مسار التنمية بدول شمال افريقيا، وحدت من معدلات نمو اقتصاديات هذه الدول، والتي ستعاني من دون شك من صعوبات كبيرة في جذب الاستثمارات الخارجية.[31]

6/2 : تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية

مثلت الأحداث الأمنية في كل من تونس وليبيا سنة 2011 منعطفا كبيرا لارتفاع ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوربا، أين استغل الشباب المغاربي وحتى المهاجرون الأفارقة تدهور الأوضاع السياسية والأمنية للهجرة من السواحل التونسية والليبية التي شهدت ضعفا في مراقبة خفر السواحل وأحيانا غياب المراقبة، مما وضع الدول الأوروبية في مواقف متضاربة حول كيفية التعامل مع الظاهرة[32].إن الملاحظ للدول المغاربية يرى وجود حالة من غياب العدالة الاجتماعية القائمة على فلسفة المواطنة، فغياب معايير

الشفافية والتوزيع العادل أدى لضعف في مفاهيم المواطنة لدى الأفراد في المجتمعات المغاربية، وتجلى ذلك في عملية التعامل الفردي بين المواطن والنظام في مسألة الخدمات التي تلقاها وفق فلسفة الدولة، وتنحصر بالأساس في عملية بناء القدرات البشرية في مراحلها المختلفة، وهذا ما أدى لانخفاض في الاندماج الفردي في الحياة الاجتماعية بكل جوانبها الاقتصادية وشعور الفرد بالغربة داخل وطنه، وهذا ما أدى لوجود المأزق المجتمعي داخل الدول المغاربية التي تشهد سنويا حركة هجرة متزايدة في شقها القانوني وغير القانوني، ويمكن تحديد المخاطر الأمنية التي تواجهها الدول المغاربية في النقاط التالية:

- هجرة اليد العاملة وأثرها على الاقتصاد الوطني الذي يفقد أهم محركاته.
- اتجاه المجتمع نحو خطر الشيخوخة بحيث إفراغه المستمر من الطاقة الشابة يؤدى على المستوى المتوسط والبعيد لطغيان فئة الشيخوخة على الفئات الأخرى.
- تنامي الهجرة بشكل عام يؤدي لضعف عملية الإحلال الاجتماعي والثقافي والسياسي مما يؤدي لفشل سيرورة الدول الطبيعية.[33]

ثانيا : آفاق التشغيل في البلدان المغاربية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية:

فهناك تحديات اقتصادية على مستوى فكر وبرامج التنمية في البلدان منذ استقلالها وحتى بعد ميلاد الاتحاد المغاربي في1989 . فقد كانت القناعة بإمكانية الخروج من نفق التخلف الاقتصادي على نحو قطري متجذرة في كل دولة على حدة، وهو ما ثبت خطؤه بعد تجارب الخطط التنموية في العقود التالية للاستقلال، كما تزامنت نشأة الاتحاد مع" معضلة التنمية "بكل أبعادها وتجلياتها، فالنمو الديمغرافي والبطالة والمديونية كلها مشاكل عويصة حملتها الدول المغاربية معها وهي تنشئ الاتحاد، ولهذا فالتكامل المغاربي واجه من بواكيره الحدود المغلقة وحواجز الجمارك العتيدة وغياب البنية التحتية لتسهيل تحرك السلع والأشخاص. هذا بالإضافة إلى مجموعة من المعوقات السياسية والتي في مقدمتها استشراء القطرية وتكريس التجزئة بحجة الحفاظ على الكيان والسيادة لجميع الدول المغاربية، وقضية الصحراء الغربية وهو النزاع الذي تحطمت على صخرته مشاريع التكامل. كل ذلك أسهم في تأجيل مشروعات التكامل وتنفيذها[34]. إلا أنه بالرغم من كل هذه التحديات، تبقى الآمال قائمة للنهوض بسياسة التشغيل من أجل التقليص من حدة المشاكل التي تعرفها المنطقة المغاربية.

1 : ضرورة التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لخلق مناصب الشغل:

يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه « الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الانسان والمساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملاحظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية، ويمكن أن ينظر إلى الاقتصاد الأخضر في أبسط صورة كاقتصاد يقل فيه انبعاثات الكربون وتزداد كفاءة استخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية[35] » .

فبالنسبة للدول العربية؛ تصدرت تونس القائمة في مؤشر الأداء البيئي لسنة 2016، واحتلت المرتبة 53 عالمياً، تلتها المغرب في المرتبة (64)، الأردن (74) ثم الجزائر (83)، ثم بعد ذلك أتت دول الخليج العربي ولبنان. وقد حصلت تونس على تقديرات جيدة في جميع المؤشرات البيئية، وكذلك المغرب خاصة مع الجهود التي تبذلها في الاعتماد على المصادر المتجددة لمعالجة مشكلات الطاقة[36].

كما كشف تقرير حديث لمنظمة العمل الدولية تحت إسم" الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم 2018التحضير مع فرص العمل "أن 24 مليون فرصة عمل جديدة ستخلق عالميا بحلول عام 2030 إذا وضعت سياسات صائبة لتعزيز اقتصاد أكثر اخضرارا، مما يشكل حلا لإحدى التحديات الكبرى في ظل التزايد المطرد لفئة الشباب الباحثين عن العمل. وضمن هذا الإطار تبرز أهمية سياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مصدرا أساسيا لفرص العمل لتمكينها من التأقلم مع متطلبات الاقتصاد الأخضر[37].

2 : التكامل الاقتصادي المغاربي كآلية للحد من البطالة:

من أسس قيام التكامل الاقتصادي هو إلغاء القيود التي تحول دون انتقال الأشخاص بين الدول المتكاملة وتطبيق اتفاقيات بينها لتوحيد الأجور وإلغاء النظم والقوانين التي تؤدي إلى التميز في الجنسية بين رعايا الدول المتكاملة، أي فتح أبواب الهجرة بين الدول المتكاملة أمام الأفراد بحيث يتمكن الأفراد في أي دولة من الدول الأعضاء في التكامل الهجرة إلى الدول الأخرى والدخول والخروج منها في سعيهم وراء فرص العمل المناسبة وفي طلبهم للأجور المرتفعة.[38]

فإلغاء القيود على حركة الأفراد بين الدول المتكاملة هو من العوامل الهامة في تحقيق الانتفاع الأكبر من الموارد البشرية، بحيث يتم انتقالها بحرية من مجالات ذات الإنتاجية والعائد والدخل الأقل قبل التكامل إلى المجالات ذات الإنتاجية والعائد والدخل الأعلى بعد التكامل، وبهذا تتحقق استفادة أكبر للاقتصاديات المتكاملة، وهذا ما يتيح قدرا أكبر من الاستهلاك ورفاهية أكبر، ارتباطا بزيادة الإنتاج والدخول والاستهلاك، ومن هذا المنطلق يمكن أن يساعد التكامل على حل مشكلة البطالة.[39]

يتيح التكامل حرية التنقل والتوطن والإقامة لرؤوس الأموال داخل المنطقة التكاملية، حيث يتيسر استغلال موارد جديدة في الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها، ولهذا يتوقع أن يسفر التكامل الاقتصادي عن تسهيل عمليات تكوين رأس المال وزيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول المتكاملة.[40]إذن فالتكامل الاقتصادي يساهم في الحد من البطالة الواسعة الانتشار، حيث يعمل على إعادة توزيع العمالة ما بين الدول المتكاملة بشكل يحقق التوازن، أو التناسب بين الموارد المتاحة في كل دولة وعدد السكان، كما يمكنه أن يستوعب الفائض من العمل الموجود لدى بعض الدول المتكاملة، فتوسع السوق يساعد على زيادة النشاطات الاقتصادية والذي بدوره يتيح قدر أكبر من فرص التشغيل، كما يوفر إمكانية تشغيل فرص العمل بأكثر كفاءة من خلال استخدامه في المجالات التي تحقق إنتاجية ودخل أعلى، كما يساهم التكامل في

توفير إمكانية كبيرة لتطوير نوعية عنصر العمل مقارنة بما كان عليه قبل التكامل، فعند قيام التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل، وهذا كفيل بإظهار المهارات والقدرات والعمل على تنميتها مما يزيد من الاستفادة من اليد العاملة المدربة والمؤهلة.[41]

3 : ضرورة تشجيع القطاع الخاص في عملية التنمية:

لتوفير فرص العمل، يمكن للحكومات المغاربية التركيز على عدد من أولويات السياسات. وقد حدد مؤتمر مراكش المنعقد في عام 2018 ثلاث سياسات ذات أولوية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتنطبق هذه الأولويات أيضا على بلدان المغرب العربي من بينها، ضمان المعاملة التنظيمية المتكافئة بما يتيح للشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص تحقيق النمو المنشود وتوفير فرص العمل اللازمة لتوظيف شباب المنطقة عندما يصبح القطاع العام غير قادر على الاضطلاع بدور الملاذ الأول للتوظيف، واستغلال التجارة والتكنولوجيا في إقامة سوق إقليمية داخلية كبيرة بغرض تعزيز قدرة المنطقة على المنافسة عالميا في ظل التقدم التكنولوجي السريع الذي يحدث تغيرات جذرية في الأسواق، وإقرار سياسات شاملة بهدف تحسين المهارات والمرونة وإمكانية توظيف العمالة في ظل التطورات التكنولوجية الحالية. ولتوفير فرص العمل اللازمة، يمكن للبلدان المغاربية توجيه الاستثمارات إلى القطاعات التجارية ذات مضاعفات التوظيف المرتفعة. وتشير دراسة صادرة عن البنك الدولي عام 2013 إلى أن توفير فرصة عمل واحدة في قطاع البنية التحتية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان من شأنها توفير أربع فرص عمل إضافية تقريبا، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر[42].

خـاتمة

سعت دول المغرب العربي كغيرها من دول العالم جاهدة للوصول إلى تغطية أكبر قدر ممكن من طلبات العمل للتخفيف من حدة البطالة، وذلك بتسطير وإدراج مخططات وبرامج هيكلية. وأمام زخم البرامج والسياسات التي طبقت من أجل خلق مناصب جديدة، إلا أن معدلات البطالة لم تنخفض بصورة من شأنها أن تدعم التنمية الاقتصادية فيها. ومن خلال تعرفنا لأهم الرهانات الإقليمية والدولية التي تعرفها منطقة المغرب العربي، وتقديمنا لأهم التحديات التي تقف أمام دول الاتحاد وكذلك الملامح الكبرى التي ينبغي التركيز عليها لتفعيل التكامل المغاربي، نستخلص مدى أهمية التكامل وضرورة أخذه بصيغة تتماشى مع مختلف المتغيرات الداخلية والإقليمية، فالتحولات الداخلية التي تعيشها كل دولة من دول الاتحاد قد تكون حافزًا في بعث التكامل المغاربي نحو النجاح، أو هاجسًا له، وبقاء كتكتل محتشم في ظل التبعية الخارجية، ولكن يبقى ضرورة إرساء مقاربة مغاربية مشتركة لمحاربة التهديدات الأمنية التي تستهدف دول المنطقة في ظل التطور الأمني الخطير الذي تعرفته مالي وليبيا، مقترحًا إعداد وبلورة تصور مشترك حول

التحديات الأمنية بالمنطقة من خلال تعزيز الترابط بين الدول المغاربية، ووضع التعاون العملياتي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة.فمن بين التوصيات التي نقترحها:

- اعتماد سياسات تشغيل مدروسة على المدى البعيد تستجيب لتطلعات الشعوب المغاربية وتحد من نسبة البطالة.

- ضرورة تعزيز الروابط بين بلدان المغرب العربي تماشيًا مع التحديات الإقليمية والدولية ومسايرة لمنطق التكتل، الذي صار ضرورة وفريضة.

- ضرورة تشجيع وتنمية الاقتصاد الأخضر الذي يعد مصدر لخلق الوظائف الخضراء في المنطقة.

- ضرورة خلق منطقة مغاربية حرة لتسهيل التبادل التجاري بين بلدان المغرب العربي وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تساهم في عملية التنمية وامتصاص البطالة خصوصا لدى فئة الشباب.

- ضرورة الربط بين الجامعة كمركز إشعاعي فكري وابتكاري والمؤسسات العمومية الخاصة.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

أ/ المؤلفات

1/- اسماعيل دبش، سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي "دراسة حالتي الساحل الإفريقي والعالم العربي"، دار هومة، الجزائر، 2017.

2/-خلف فليح حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2001.

3/-كريستوفر سشيفيس وجيفري مارتيني. ليبيا بعد القذافي عَبر وتداعيات للمستقبل. مؤسسةRAND، واشنطن، 2014.

ب/ المذكرات:

1/- خاطر إسمهان، "**دورالتكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي"**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جمعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

2/-خلوفي عائشة، "**تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية – دراسة حالة الاتحاد الاوروبي"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.

ت/ المقالات

1/-أحمد ابراهيم محمود، **الإرهاب الدولي في افريقيا بين الأزمات الداخلية وتهديدات تنظيم القاعدة**، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 183، جانفي 2008.

2/-أمين بلعيفة. **السياسات الإقليمية و انعكاساتها على مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي: دراسة في تأثير الاختلاف السياسي على التكامل الاقتصادي**. مجلة أبحاث قانونية وسياسية. العدد 03، جوان 2017.

3/-بركات أحمد، **البطالة والتحدي في المغرب العربي**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد03، جانفي 2013.

4/- بلعبدون عواد، **دور الاقتصاد الأخضر في خلق مناصب العمل وامتصاص البطالة**. مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد 05، العدد 03، أكتوبر 2020.

5/-داود فتيحة، المبارك محمد. **دراسة مقارنة حول إشكالية تشغيل الشباب حاملي الشهادات في دول المغرب العربي**. المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 06، أفريل 2015.

6/- رابح قميحة، رابح لعروسي، **سياسة التشغيل في الجزائر: دراسة حالة نموذج التشغيل القائم على ترقية العمل المأجور**(2001-2014). المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 11، أكتوبر 2016.

7/-ريمة مرزوق، **الهجرة المغاربية إلى أوروبا: من الهجرة الشرعية المقننة إلى الهجرة غير الشرعية**. مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد السابع، العدد 03، سبتمبر 2020.

8/- سامي بخوش، وفاء بوراس، **المنطقة المغاربية وخطر التهديدات الأمنية الدائمة، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، المجلد الخامس، العدد 01، جانفي 2020.

9/-سامي محمد مونيف، **الهجرة غير الشرعية بين المؤشرات السببية والآثار الأمنية في الدول المصدرة، دراسة حالة منطقة المغرب العربي**. مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد الثالث، العدد 14، المركز الديمقراطي العربي، برلين، مارس 2019.

10/-سهام عجاس، **و اقع سياسة التشغيل في الجزائر ومحاربة البطالة "دراسة لبرامج وآليات سياسة التشغيل"**. مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، الحجم 02، العدد 06، جوان 2016.

11/-عباس وداد. **تقييم مسار مكافحة الفقر في إطار تجسيد برنامج أهداف الألفية الإنمائية للأمم المتحدة حتى عام 2015 "دراسة حالة الدول العربية** ". مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 21، ديسمبر 2015.

12/-عبد الرؤوف دبابش، قطاف تمام أسماء، **ظاهرة الفساد في الدول المغاربية دراسة في أهم: الأسباب، المظاهر، الانعكاسات.** مجلة الحقوق والحريات، العدد الثاني، مارس 2016.

13/-عبد الله بن محمد المالكي، **التحوّل نحو الاقتصاد الأخضر: تجارب دولية**. المجلة العربية للإدارة. المجلد 37، العدد 04، ديسمبر 2017.

14/-لامية حمايزية. **البطالة سبب أو نتيجة لظاهرة الفقر، دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب.** مجلة البحوث الاقتصادية والمالية. المجلد الرابع، العدد 02، ديسمبر 2017.

ث/المداخلات

1/-داودي الطيب، **التكامل العربي الإسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى**، مداخلة في إطار الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 09/08 ماي 2004.

ج/ مو اقع الانترنت

1/-سمير عيطة، **التشغيل وحقوق العمل في البلدان العربية المتوسطية والشراكة الأور ومتوسطية**. دراسة أجريت في إطار مشروع التعاون النقابي الإقليمي الأور ومتوسطي وبرنامج تعزيز الهيئات النقابية. الكونفدرالية النقابية للجان العمالية، مدريد، مارس 2008. على الموقع: fps@fps.ccoo.es تاريخ الاطلاع: 2019/12/10.

2/-الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، **آفاق التكامل المغاربي: الإمكانات المتوفرة والسيناريوهات المرجحة**. على الموقع: https://www.politics-dz.com. تاريخ الاطلاع: 2020/06/28.

ح/ الملاحق

1/-منشورات منظمة العمل الدولية، **سياسات التشغيل الوطنية: دليل لمنظمات العمال**. الطبعة الأولى، جنيف، 2015.

2/-سلسلة إدارات صندوق النقد الدولي، **" الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدرلم يستغل بعد** ". إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، رقم 19/01. صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2018.

3/-دراسة فنية لمكتب العمل الدولي حول "**المؤسسات والسياسات الضرورية لإدارة سوق العمل بطريقة عادلة وفعالة في المنطقة العربية**. المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، الدوحة، قطر، 10-12 نوفمبر 2008.

4/- الأمم المتحدة، منشورات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، "موجز قُطري الجزائر 2016".

5/- التقرير العربي الخامس حول **التشغيل والبطالة في الدول العربية.** (دعم القدرات التنافسية لتعزيز القابلية للتشغيل... نحو معالجة اقتصادية مستدامة). منظمة العمل العربية، مصر، 2016.

6/- منشورات منظمة العمل الدولية، إدارة سياسة التشغيل "دليل استرشادي"، الطبعة الأولى، جنيف، 2014.

7/-تقرير منظمة العمل الدولية حول استراتيجية منظمة العمل الدولية للتشغيل من أجل الاستقرار والتقدم الاجتماعي والاقتصادي في شمال أفريقيا، 2011-2015، القاهرة، مصر، يناير 2011.

8/-صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي " تحديث لتوقعات النمو الاقتصادي والتضخم " سبتمبر 2018.

9/- صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الحادي عشر، أفريل 2020.

10/-رالف شامي وآخرون. ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2012.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1/ REVUE

1/- Emanuele Santi, Saoussen Ben Ramdane et Mohamed Safouane Ben Aïssa. "**Nouvelle Libye, nouveau voisinage : Quelles opportunités pour la Tunisie**?." Banque africaine de développement. Note analytique trimestrielle Numéro 1, 2012.

2/-Pierre Razoux, **" Réflexions sur la crise libyenne, "** L'Institut de recherche stratégique de l'École militaire (IRSEM). N°27. 2013 . P.40.

---

[1] رابح قميحة، رابح لعروسي، سياسة التشغيل في الجزائر: دراسة حالة نموذج التشغيل القائم على ترقية العمل المأجور (2001-2014). المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 11، أكتوبر 2016، ص 135.

[2] دراسة فنية لمكتب العمل الدولي حول المؤسسات والسياسات الضرورية لإدارة سوق العمل بطريقة عادلة وفعالة في المنطقة العربية. المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، الدوحة، قطر، 10-12 نوفمبر 2008، ص 02.

[3] سهام عجاس، **و اقع سياسة التشغيل في الجزائر ومحاربة البطالة "دراسة لبرامج وآليات سياسة التشغيل".** مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، الحجم 02، العدد 06، جوان 2016، ص 229.

[4] منشورات منظمة العمل الدولية، **سياسات التشغيل الوطنية: دليل لمنظمات العمال**. الطبعة الأولى، جنيف، 2015، ص 01.

[5] بركات أحمد، **البطالة والتحدي في المغرب العربي**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد03، جانفي 2013، ص 222.

[6] سلسلة إصدارات صندوق النقد الدولي، " **الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدر لم يستغل بعد** ". إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، رقم 19/01. صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2018، ص 02.

[7] سمير عيطة، **التشغيل وحقوق العمل في البلدان العربية المتوسطية والشراكة الأورومتوسطية**، دراسة أجريت في إطار مشروع التعاون النقابي الإقليمي الأور ومتوسطي وبرنامج تعزيز الهيئات النقابية. الكونفدرالية النقابية للجان العمالية، مدريد، مارس 2008، ص 87. على الموقع: **fps@fps.ccoo.es**. تاريخ الاطلاع: 2019/12/10.

[8] داود فتيحة، المبارك محمد. **دراسة مقارنة حول إشكالية تشغيل الشباب حاملي الشهادات في دول المغرب العربي**. المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 06، أفريل 2015، ص 52.

[9] الأمم المتحدة، منشورات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، "موجز قُطري الجزائر 2016"، ص 18.

[10] لامية حمايزية. **البطالة سبب أو نتيجة لظاهرة الفقر، دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب**. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية. المجلد الرابع، العدد 02، ديسمبر 2017، ص 300.

[11] التقرير العربي الخامس حول التشغيل والبطالة في الدول العربية. (دعم القدرات التنافسية لتعزيز القابلية للتشغيل... نحو معالجة اقتصادية مستدامة). منظمة العمل العربية، مصر، 2016، ص 33.

[12] لامية حمايزية، المرجع السابق، ص 297.

[13] منشورات منظمة العمل الدولية، إدارة سياسة التشغيل "دليل استرشادي"، الطبعة الأولى، جنيف، 2014، ص 07.

[14] تقرير منظمة العمل الدولية حول استراتيجية منظمة العمل الدولية للتشغيل من أجل الاستقرار والتقدم الاجتماعي والاقتصادي في شمال أفريقيا، 2011-2015، القاهرة، مصر، يناير 2011، ص 06.

[15] صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي " **تحديث لتوقعات النمو الاقتصادي والتضخم** " سبتمبر 2018، ص 12.

[16] الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، **آفاق التكامل المغاربي: الإمكانات المتوفرة والسيناريوهات المرجحة**. على الموقع: https://www.politics-dz.com. تاريخ الاطلاع: 2020/06/28.

[17] عبد الرؤوف دبابش، قطاف تمام أسماء، **ظاهرة الفساد في الدول المغاربية دراسة في أهم: الأسباب، المظاهر، الانعكاسات**. مجلة الحقوق والحريات، العدد الثاني، مارس 2016، ص 178.

[18] عباس وداد. **تقييم مسار مكافحة الفقر في إطار تجسيد برنامج أهداف الألفية الإنمائية للأمم المتحدة حتى عام 2015 "دراسة حالة الدول العربية "**. مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 21، ديسمبر 2015، ص 284.

[19] بركات أحمد، المرجع السابق، ص 222.

[20] صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الحادي عشر، أفريل 2020، ص 03.

[21] صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، المرجع السابق، ص 05.

[22] كريستوفر سشيفيس وجيفري مارتيني. **ليبيا بعد القذافي عَبر وتداعيات للمستقبل**. مؤسسة RAND، واشنطن، 2014، ص ص. 54 – 58.

[23] رالف شامي وآخرون. **ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2012، ص 3.

[24] Pierre Razoux, " **Réflexions sur la crise libyenne**, " L'Institut de recherche stratégique de l'École militaire (IRSEM). N°27. 2013 . P.40.

[25] اسماعيل دبش، **سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي "دراسة حالتي الساحل الإفريقي والعالم العربي"**، دار هومة، الجزائر، 2017، ص 78.

[26] Emanuele Santi, Saoussen Ben Ramdane et Mohamed Safouane Ben Aïssa. "**Nouvelle Libye, nouveau voisinage : Quelles opportunités pour la Tunisie**?." Banque africaine de développement. Note analytique trimestrielle Numéro 1, 2012 P.2.

[27] سامي بخوش، وفاء بوراس، **المنطقة المغاربية وخطر التهديدات الأمنية الدائمة، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، المجلد الخامس، العدد 01، جانفي 2020، ص 203.

[28]القانون رقم 05-01 المتعلق **بمحاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما**، المؤرخ في 06 فبراير 2005، ج ر ج ج، ع 11، لسنة 2005. المعدل والمتمم بمقتضى الأمر رقم 12-02 المؤرخ في 13 فبراير 2012، الصادر في ج ر ج ج، ع 08، المؤرخة في 15 فبراير 2012.

[29]القانون رقم 03.03 المتعلق بمكافحة الإرهاب الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.03.140 بتاريخ 26 من ربيع الأول 1424(28 ماي 2003)، الجريدة الرسمية عدد 5112 بتاريخ 27 ربيع الأول 1424 (29 ماي 2003)، ص: 1755.

[30]القانون رقم 75 لسنة 2003 المؤرخ في 10 ديسمبر 2003 والمتعلق بدعم المجهود الدولي لمكافحة الإرهاب ومنع غسيل الأموال.

[31] أحمد ابراهيم محمود، الإرهاب الدولي في افريقيا بين الأزمات الداخلية وتهديدات تنظيم القاعدة، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 183، جانفي 2008، ص 22.

[32]ريمة مرزوق، **الهجرة المغاربية إلى أوروبا: من الهجرة الشرعية المقننة إلى الهجرة غير الشرعية.** مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد السابع، العدد 03، سبتمبر 2020، ص 69.

[33] سامي محمد مونيف، **الهجرة غير الشرعية بين المؤشرات السببية والآثار الأمنية في الدول المصدرة، دراسة حالة منطقة المغرب العربي**. مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد الثالث، العدد 14، المركز الديمقراطي العربي، برلين، مارس 2019، ص 196.

[34] أمين بلعيفة. **السياسات الإقليمية وانعكاساتها على مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي: دراسة في تأثير الاختلاف السياسي على التكامل الاقتصادي.** مجلة أبحاث قانونية وسياسية. العدد 03، جوان 2017، ص 92.

[35] برنامج الأمم المتحدة للبيئة لسنة 2011.

[36] عبد الله بن محمد المالكي، **التحوّل نحو الاقتصاد الأخضر: تجارب دولية**. المجلة العربية للإدارة. المجلد 37، العدد 04، ديسمبر 2017، ص 173.

[37] بلعبدون عواد، **دور الاقتصاد الأخضر في خلق مناصب العمل وامتصاص البطالة**. مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد 05، العدد 03، أكتوبر 2020، ص 94.

[38] داودي الطيب، **التكامل العربي الإسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى**، مداخلة في إطار الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 09/08 ماي 2004، ص 02.

[39] خلف فليح حسن، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص 174.

[40]خلوفي عائشة، **"تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية – دراسة حالة الاتحاد الاوروبي"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص 57.

[41] خاطر إسمهان، "**دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جمعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 11.

[42] سلسلة إصدارات صندوق النقد الدولي، " **الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدرلم يستغل بعد** ". المرجع السابق، ص 30.